

منهج مُصَنِّفِي كُتُب الاعتقاد المُسنَدَة - في الرِّوَايَة: كتاب السُّنَّة لابن أبي عاصم، وكتاب السُّنَّة لعبد اللّه بن أحمد، وكتاب السُّنَّة لأبي بكر الخلّال (أنموذجا)

Method of classifying the books of belief assigned-in the novel: The Book of the year by ibn Abu Asim, the book of the year by Abdullah bin Ahmad, and the book of the year by Abu Bakr al-khalal (model)

إعداد

مروان بن عبد الكريم كنفاني

Marwan Abdul Karim Kanafani

جامعة الملك سعود – كلية التربية

قسم الدراسات الإسلامية – مسار العقيدة والمذاهب المعاصرة

Doi: 10.21608/jasis.2023.294982

استلام البحث ٢٨ / ١ / ٢٠٢٣

قبول البحث ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٣

كنفاني ، مروان بن عبد الكريم (٢٠٢٣). منهج مُصَنِّفِي كُتُب الاعتقاد المُسنَدَة - في الرِّوَايَة: كتاب السُّنَّة لابن أبي عاصم، وكتاب السُّنَّة لعبد الله بن أحمد، وكتاب السُّنَّة لأبي بكر الخلّال (أنموذجا). ***المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر ، ٧(٢٣)، أبريل ٣٢٥- ٣٦٠.

http://jasis.journals.ekb.eg

منهج مُصَنِّفِي كُتُب الاعتقاد المُسنَدَة ـ في الرِّوَايَة: كتاب السُّنَّة لابن أبي عاصم، وكتاب السُّنَّة لعبد الله بن أحمد، وكتاب السُّنَّة لأبي بكر الخلّال (أنموذجا)

المستخلص:

تعرّض هذا البحث لمناقشة منهج الأئمة الثلاثة، (أبو بكر ابن أبي عاصم، وعبد الله ابن أحمد وأبو بكر الخلّال) في الرِّوَاية، في مُصنَّفاتهم، وبيان مدى التزامهم إيراد الصحيح من الأحاديث والآثار، حيث تم إجراء مقارنة بين المصنّفين في صحة الروايات، وذكر سبب وجود الضّعيف والموضوع من الروايات في كتبهم، ثم طريقتهم المتّبعة في التخريج والحكم على ما يَرْوُونه. ومن النتائج التي توصلت إليها: أنّ كتاب السُّنة لابن أبي عاصم الأصل فيه أنه للأحاديث المرفوعة، وما ذكر من آثار؛ فهو على سبيل التّبع، أما كتاب السُّنَّة لعبد الله بن أحمد، وكتاب السُّنَّة للخلّال؛ فقد كانت نسبة الآثار فيهما هي الأكثر. أما بالنسبة لأسانيد الأحاديث والآثار، فنسبة المقبول من الأحاديث لدى الأئمة الثلاثة متقاربة، فهي لدى ابن أبي عاصم بلغت (٦٢ %)، ولدى عبد الله بن أحمد بلغت (٦٣ %)، والحال نفسه تقريبا عند أبي بكر الخلال (٥٧ %). ونسبة المقبول من الآثار بلغت (٥٠ %)، عند ابن أبي عاصم، و(٦٢ %) عند عبد الله بن أحمد، و (٧٣ %) عند أبي بكر الخلّال، وهي نسَب متفاوتة. وأنّ أصحاب الكتب الثلاثة لم يهتمّوا كثيرا بتخريج الأحاديث والآثار الواردة في كتبهم، ولا بالحكم عليها إلا قليلا.

الكلمات المفتاحية: كتب العقائد المسندة، أبو بكر بن أبي عاصم، عبد الله بن أحمد، أبو بكر ابن الخلاّل، منهجهم في الرواية، الحكم على المرويات، التخريج.

Abstract:

This research discusses the approach of the three imams, (Abu Bakr Ibn Abi Asim, Abdullah Ibn Ahmad and Abu Bakr Al-Khalal) in the narration in their books, and shows the extent of their commitment to the authenticity of the hadiths and the traces, where a comparison was made between them in the authenticity of the narrations. Also, the reason was mentioned for the presence of the weak and the created of the narrations in their books, then their method used in grading and judging what they narrate. Among the results that I have reached: First, the fundamental in the Book of the Sunna of Ibn Abi Asim is that of the hadiths attributed to the Prophet (PBUH), and what was mentioned of the traces in it was as a way of follow; As for the book of the Sunnah by Abdullah bin Ahmad, and the book of the Sunnah by Al-Khallal; the percentage

of traced Hadiths in them was the majority. As for the chains of narrators of hadiths and traced narrations, the percentage of acceptable hadiths for the three imams is close; with Ibn Abi Asim it reached (62%), and for Abdullah bin Ahmad it reached (63%), and the situation is almost the same with Abi Bakr Al-Khalal (57%). Whereas, the acceptable percentage of the traced narrations is: (50%) with Ibn Abi Asim, (62%) with Abdullah bin Ahmed, and (73%) with Abu Bakr Al-Khallal, which are different percentages. Moreover, the authors of the three books did not care much about extracting the hadiths and the traced narrations contained in their books, nor did they judge them except a little.

Keywords: Documented Belief Books, Abu Bakr bin Abi Asim, Abdullah bin Ahmed, Abu Bakr bin Al-Khallal, their approach in narration, judgment on narrations, extraction.

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن تبع هداهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين ؛ أما بعد :

تتمَيَّزُ كُتُب الاعتقاد المسْنَدَة بأنها شديدةُ الصِّلَةِ بالكِتَابِ والسُّنَّة، وذلك لأَنَّ جُلَّ الكَلام فيها عن اللهِ تعالى في ذاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأُمُورِ الغَيْبِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَعَالَمِ البَرْزَخ والقَضَاءِ والقَدَر، وغيرها من أركانِ الإيمان، وهذه الأمورُ كُلُّها لا بُدَّ فيها مِنْ مُسْتَنَدٍ شَرْعِيٍّ يدلُّ عليها، لذا كَثُرَت الأحاديثُ عن النَّبِيِّ ﷺ، وتَعَدَّدَتِ الآثَارُ عن الصَّحَابَةِ والتَّابِعين وَمَنْ بَعْدَهُم، وَقَدِ ارتَكَزَتْ هذه الكتب على بَيَانِ وَتقَرير عقيدةِ أهلِ السُّنَّة والجَمَاعَةِ، وكذلك الرَدِّ على المَذَاهِبِ المخَالِفَة وَخُطُورَتِها، وَبَيَانِ سَبَبِ انحِرَافِهَا وَمَنْشَئه، وخصوصا أنَّ مُصَنِّفيها سَلَكُوا مَنْهَجاً مُتَمَيِّزاً في الاستدلالِ، والتَّرتِيبِ، والتَّبويبِ، والتَّعليق. ومن بين ما احتوته هذه الكتب ما يتعلّق بالرِّواية. فأردتُّ في هذه الورقة إبراز المنهج الذي اتبعه هؤلاء الأئمّة في إيراد الصحيح من الأحاديث والآثار، وكذا الطّريقة المتَّبَعة في تخريج الأدلة والحكم عليها، ثم إجراء مقارنة في الأخير مع التحليل بين كتب الأئمّة الثلاثة.

أهمية البحث وأسباب اختياره :

١- يُعَدّ ابن أبي عاصم، وعبد الله بن أحمد، والخلّال من أوائل الأئمة المتقدّمين الذين صَنَّفوا كُتُباً مُسْنَدَةً شامِلَةً في العقيدة.

٢- أنَّ كُتُب الاعتقادِ المسنَدَة هي المرجع - بعد الكتاب والسُّنَّة - لعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، لذلك وَجَبَ العِنَايَةُ بها، ودراسةُ مناهِجَهَا.
٣- أنَّ كُتُبَ العقيدَةِ المسنَدَة تحتوي على علوم وفوائِد كثيرةٍ غير الآثارِ التي اشتملت عليها.
٤- أن استقراء منهج هذه المصنفات، عموما وفي الرواية على وجه الخصوص، يتيح للقارئ الوقوف على طريقة السَّلَف في التصنيف ومدى صِحَّة وَحُجِّيَّة الأدلة والروايات التي أوردوها.
٥- أنَّ من حقِّ علماء السلف علينا إبراز جهودهم المختلفة.
٦- في دراسة كتب الاعتقاد المسندة تعريف بها، ودلالة عليها، وتقريب لها، ليسهل الرجوع إليها، والاستفادة منها، والنهل من معينها.

أهداف البحث :

١- بيان المنهج الذي سار عليه ابن أبي عاصم، وعبد الله بن أحمد، والخَلَّال في مصنّفاتهم في رواية الأحاديث والآثار.
٢- بيان مدى صحَّة أو ضعف الروايات التي أوردها الأئمة الثلاثة في مصنفاتهم.
٣- المقارنة بين المناهج التي سار عليها ابن أبي عاصم، وعبد الله بن أحمد، والخَلَّال في مُصنَّفاتهم، وبيان ما تميز به كل مُصَّنِّف عن غيره.
٤- إيضاح المنهج الذي سار عليه ابن أبي عاصم، وعبد الله بن أحمد، والخَلَّال في مصنفاتهم في الحكم على الأحاديث وتخريجها.

أسئلة البحث :

١- ما المنهج الذي سار عليه ابن أبي عاصم، وعبد الله بن أحمد، والخَلَّال في مصنفاتهم في رواية الأحاديث والآثار؟
٢- ما مدى صحَّة أو ضعف الروايات التي أوردها الأئمة الثلاثة في مصنفاتهم؟
٣- ما وجهُ المقارنة بين المناهج التي سار عليها ابن أبي عاصم، وعبد الله بن أحمد، والخَلَّال في مصنفاتهم؟ وما الذي تميز به كل مُصَّنِّف عن غيره؟
٥- ما المنهج الذي سار عليه ابن أبي عاصم، وعبد الله بن أحمد، والخَلَّال في مصنفاتهم في الحكم على الأحاديث وتخريجها.

منهج البحث : المنهج الاستقرائي الاستنباطي، ثمّ التَّحليلي المقارن.

إجراءات البحث :

١- جَرْد مرويات كتب الاعتِقاد المسندة، لاستخلاص مناهجها، والمقارنة بينها في الصِّحَّة والضعف اعتماداً على ما ذكره محققوها.
٢- استقراء مناهج مُصنِّفي كتب الاعتقاد المسندة في الرواية، والمقارنة بينهم، والنظر في وجه التَّمَيّز بينهم في ذلك.
٣- تحليل أسباب اتباع كل إمام للمنهج الذي سار عليه في كتابه حسب الإمكان.

٤- وضع جداول ودوائر نسبية، مع التحليل والمقارنة؛ لبيان تفاصيل روايات وأسانيد كل إمام من حيث عدد الأحاديث والآثار ومن حيث صحة الأسانيد أو ضعفها.

خطة البحث : يشتمل البحث على مقدِّمة ، وثلاثة مباحث ، وخاتمة ، والمصادر والمراجع ، كالآتي :

المقدمة : تستمل علي أهمية البحث وأسباب اختياره ، وأهدافه ، وأسئلته ، ومنهجه ، وإجراءاته ، وخطته .

المبحث الأول: ترجمة أصحاب الكتب الثلاثة ، ويشتمل علي :

المطلب الأول: التعريف بالإمام ابن أبي عاصم.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام عبد الله بن أحمد.

المطلب الثالث: التعريف بالإمام أبي بكر الخلاّل.

المبحث الثاني: مدى التزام المصنِّفين برواية الصحيح من الأحاديث والآثار ، ويشتمل علي :

المطلب الأول: مقارنة بين المصنفين في صحة الروايات.

المطلب الثاني: وجود الضّعيف والموضوع من الروايات في كتبهم، وأسباب ذلك.

المبحث الثالث: منهجهم في التخريج والحكم على ما يروونه ، ويشتمل علي :

المطلب الأول: عزو المصنّف رواياته لكتب الحديث التي تقدّمته.

المطلب الثاني: منهجهم في الحكم على الأحاديث والآثار التي يوردونها.

الخاتمة : تشمل علي أهم النتائج التي توصل إليها الباحث .

المصادر والمراجع .

المبحث الأول: ترجمة أصحاب الكتب الثلاثة :

المطلب الأول: التعريف بأبي بكر ابن أبي عاصم :

هو أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، الضحاك بن مخلد الشَّيباني[(١)]، ولد في شوال، سنة ست ومائتين حسبما أفادت ابنته[(٢)]، ويعود في أصوله إلى البصرة، نشأ في أسرةٍ اشتهرت بالعلم والعلماء، وتمتع بمكانة علمية رفيعة، قال عنه ابن أبي حاتم: صدوق[(٣)]، وقال عنه الذهبي: "حافظ كبير، إمام، بارع، متبع للآثار، كثير التصانيف"[(٤)].

تتلمذ ابن أبي عاصم لشيوخ عدّة، منهم هشام بن عبد الملك الباهلي البصري، أبو الوليد الطيالسي، وعمرو بن مرزوق الباهلي، وأبو عثمان البصري الآدمي، وغيرهم.

وممن تتلمذ له: أمُّ الضحاك عاتكة بنت أحمد بن عمرو بن عاصم (ابنة المصنّف)، وأحمد بن جعفر بن معبد، وأبو جعفر الأصبهاني، وغيرهم.

من **تصانيفه: (المسند الكبير)** نحو خمسين ألف حديث، وكتاب **(الآحاد والمثاني)** نحو عشرين ألف حديث في الأصناف، وهو مطبوع ومحقق في ستة أجزاء، حققه الدكتور باسم فيصل أحمد الجوابرة، **وكتاب (المختصر من المسند)** نيف وعشرون ألفا[(٥)]، و**كتاب السنة**، وهو موضع البحث.

توفي سنة سبع وثمانين ومائتين، وصلى عليه ابنه، ودُفن بمقبرة دوشاباذ[(٦)].

المطلب الثاني: التعريف بعبد الله بن أحمد :

هو أبو عبد الرحمن، عبدُ الله بن أحمد بن محمد بن حَنْبَل بن هِلَال بن أَسد الذُّهَلِي الشَّيْبَانِي، البغدادي، وهو ابن الإمام أحمد بن حنبل، ولد سنة ٢١٣هـ في بغداد، نشأ في بيت علم وورع، أخذه أبوه إلى القمّة في العلم والقدر، وتولاه أكثر من عشرين سنة لم يُفارقه فيها، وسمع من أبيه فأكثر.

كانت لعبد الله مكانة علمية رفيعة، قال أبو زرعة: "قال لي أحمد بن حنبل ابني عبد الله محظوظ من علم الحديث- أو قال ـ من حفظ الحديث، لا يكاد يذاكرني إلا بما لا أحفظ"[(٧)]، وقال شمس الدين الذهبي عنه:" وكان صيناً ديِّنًا صادقًا، صاحب حديث

(١) تاريخ أصبهان (١/ ١١٥)، تاريخ دمشق (١٠٤/٥)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١٣/ ٤٣٠)، لسان الميزان لابن حجر (٢٧/٩)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣٦٤/٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٣١).

(٣) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٦٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٦/ ٦٨٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٣٠).

(٥) المرجع السابق (١٣/ ٤٣٦).

(٦) تاريخ أصبهان (١٣٥/١)، تاريخ دمشق (١٠٦/٥).

(٧) تاريخ بغداد، ت: بشار (١١/ ١٢).

واتباع وبصر بالرجال، لم يدخل في غير الحديث، وله زيادات كثيرة في مسند والده واضحة عن عوالي شيوخه" [٨].

تتلمذ لشيوخ عدة، منهم أبوه: الإمام أحمد بن حنبل، وأحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد، أبو عبد الله العبدي الدّورقي، وإسماعيل بن إبراهيم بن معمر الهذلي، أبو معمر الهروي البغدادي القطيعين وغيرهم.

وممن تتلمذ على يديه: أحمد بن شعيب النسائي، صاحب السنن المشهور[٩] ، وأحمد ابن جعفر بن حمدان، أبو بكر القطيعي، وأحمد بن جعفر بن محمد بن صبيح، أبو الحسين، المعروف بابن المنادي، وغيرهم.

من آثاره العلمية: زوائد مُسند أبيه، وهو مطبوع ومحقق، حققه الدكتور عامر حسن صبري، والزوائد على كتاب الزهد لأبيه.، وكتاب الرد على الجهمية (المعروف بالسنة)، وهو موضع البحث [١٠].

توفي عبد الله بن أحمد، يوم الأحد، ودُفن في آخر النهار؛ لتسع بَقِيْنَ من جُمادى الآخرة، سنة تسعين ومائتين (٢٩٠ هـ).

المطلب الثالث: التعريف بأبي بكر الخلّال :

هو أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ هَارُوْنَ بن يَزِيْدَ، البغدادي، الأنطاكي[١١]، أبو بكر، الخلاّل، الإمام العلامة، الحافظ، الفقيه، شيخ الحنابلة وعالمهم[١٢]، ولد سنة أربع وثلاثين ومائتين (٢٣٤هـ)، ونشأ ببغداد، وكانت إذ ذاك حاضرة علم ومعرفة، فأمكنه من أن ينشأ نشأة دينية؛ حيث حفظ القرآن وهو صغير، ثم تشبّع بعلوم وقته ومشايخه.

رحل في سبيل العلم إلى بلدان شتى، منها **الشام، والجزيرة وفارس، وكرمان.**

كانت حلقة الخلال بجامع المهدي[١٣]، حيث اتخذ منها مركزا لنشر مذهب أحمد، وبثّ رواياته المختلفة؛ التي أنفق عمره في جمعها وتصنيفها[١٤]، وقد كان مبرَّزا، لم

---

(٨) سير أعلام النبلاء (٥٢٤/١٣) .

[٩] المرجع السابق (١٣/ ٥١٧).

[١٠] سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢٣)، الأعلام للزركلي (٤ /٦٥)، والرسالة المستطرفة للكتاني (ص٣٨).

[١١] بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد العقيلي (١٠٤١/٣).

[١٢] تاريخ بغداد (٣٠٠/٦)، سير أعلام النبلاء (٢٩٨/١٤)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٦٥/٨)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٥٥/٤)، العبر في خبر من غبر، للذهبي (٤٦١/١)، هدية العارفين (٥٧/١)، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، (٢٠٥/٢-٢٠٨).

[١٣] يقع جامع المهدي بالجانب الشرقي من بغداد، بدرب الديوان. انظر: مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، لسبط ابن الجوزي (٤٣١/١٨).

[١٤] العبر في خبر من غبر (٤٦١/١).

يقاربه أحد من أصحاب المذهب في ذلك[١٥]، يقول الذهبي: "الخلاّل جامع علم أحمد ومرتبه.. ولم يكن قبله للإمام مذهب مستقل، حتى تتبع نصوص أحمد، ودوّنها، وبرهنها بعد الثلاثمائة "[١٦].

له شيوخ كثيرون، من أكابرهم عبد الله بن أحمد، وأبو داود السجستاني، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والعباس بن محمد الدوري، وغيرهم[١٧].

وممن تتلمذ له، عبد العزيز بن جعفر، (غلام الخلال)، والحسن بن يوسف بن علي، أبو علي الصيرفي، ومحمد بن المظفر الحافظ[١٨].

من آثاره: **كتاب السُّنَّة**: وهو في ثلاث مجلدات كبار، الموجود منه والمطبوع المجلد الأول اشتمل على سبعة أجزاء، وله ثلاث طبعات بتحقيقات مختلفة، الأولى عن دار الراية للنشر والتوزيع بالرياض، قام بتحقيقه: عطية الزهراني، في سبعة أجزاء، الطبعة الثانية، نشر سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، والثانية عن دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بمصر، من تحقيق: الحسن بن عباس بن قطب، في مجلدين، الطبعة الثانية، نشر سنة ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، والثالثة عن دار الأوراق الثقافية، من تحقيق: عادل بن عبد الله آل حمدان[١٩]، و**كتاب العلل**: وهو كذلك في ثلاث مجلدات، عمل عليه موفق الدين ابن قدامة المقدسي كتابا، سماه المنتخب من العلل للخلال، وقد طبع في نشرتين: الأولى عن دار الراية للنشر والتوزيع، بالرياض، من تحقيق: طارق عوض الله، في مجلد واحد، الطبعة الأولى، نشر سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، والثانية عن دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، بالقاهرة، من تحقيق: محمد بن علي الأزهري، في مجلد واحد، الطبعة الأولى، نشر سنة: ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، و**كتاب الجامع لعلوم أحمد بن حنبل**: وقد يسمى (مسائل الإمام أحمد، رواية الخلال)، وهو كبير جليل المقدار، يكون نحو عشرين مجلدا في الفقه، من كلام أحمد بن حنبل، كله أخبرنا وحدثنا، توجد نسخة منه في اثني عشرة ومائتي ورقة في المتحف البريطاني الملحق (١٦٨)، مخطوطات شرقية

---

(١٥) مناقب الإمام أحمد، لأبي الفرج ابن الجوزي، ص ٦٨٢.

(١٦) سير أعلام النبلاء (١٤/٢٩٨).

(١٧) الحث على التجارة والصناعة والعمل، والإنكار على من يدعي التوكل في ترك العمل والحجة عليهم، لأبي بكر الخلال، تحقيق: محمود بن محمد الحداد، ص٧.

(١٨) شذرات الذهب (٤/٥٦)، تاريخ بغداد (٦/٣٠٠).

(١٩) وقد ذكر المحقق أن هذا الكتاب - يعني كتاب السُّنَّة- لا يزال أكثره في عداد المفقود، والذي بين أيدي الناس اليوم منه هو المجلد الأول فقط، قال: ويظهر أن معظم الأجزاء المفقودة هي من الأبواب المتعلقة بالرد على الجهمية والمعطلة وما أنكروه من القرآن وأنه كلام الله تعالى، والصفات الواردة في الكتاب والسنة وغيرها. انظر: كتاب السُّنَّة، المقدمة، ص ٦و٧.

(٢٦٧٥)، وجزء آخر عند محمد عبد الرزاق بن حمزة بمكة، وقد قيل إنها ضُمّت إلى مكتبة دار الحديث المكية، قام بعض الأفاضل بتحقيق ثلاثة كتب منه، وهي: أحكام أهل الملل، الوقوف، الترجل، وقد ذكر ابن القيم هذا الكتاب- الجامع-، وقال: إنه يتكون من عشرين سفرا أو أكثر[٢٠]، وغيرها.

توفي يوم الجمعة قبل الصلاة ليومين خلَوَا[٢١] من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشـرة وثلاث مائة (٣١١هـ)[٢٢]، وله سبع وسبعون سنة[٢٣].

المبحث الثاني: مدى التزامهم برواية الصحيح من الأحاديث والآثار :

أبيّن في هذا المبحث طرائق الأئمة الثلاثة المصنفين في عرض مروياتهم من حيث الصّحة والضعف، وقد تمايزت الكتب الثلاثة فيما بينها من حيث اعتماد منهجيّة الصحيح من الأحاديث والآثار، والاستدلال به على مسائل الكتاب وقضاياه، وفيما يلي بيان ذلك الاختلاف والتمايز، معتمدا على جداول ودوائر نسبية، توضّح المراد، مع تقديم قراءة وتعليق يشرحان ما فيهما من معلومات:

المطلب الأول: مقارنة بين المصنِّفين في صحة الرواية:

أولا: كتاب السنّة لابن أبي عاصم:

تصنيف عام للأحاديث والآثار:

جدول [١]

النوع	العدد	النسبة المئوية	العدد الإجمالي للأحاديث والآثار
الأحاديث النبوية	١٥١٥	٩٤.٥٦ %	١٦٠٢
الآثار	٧١	٠٤.٤٣ %	

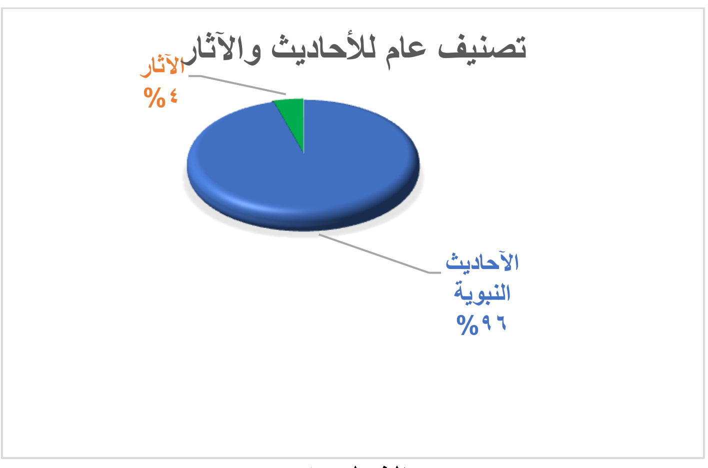
---

[٢٠] الوقوف والترجل، مقدمة، ص١١-١٢. وانظر: إعلام الموقعين، تحقيق مشهور حسن (١٠٥/١)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م (٥٦٠/١)، تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين (٢٢٥/٣)، تاريخ الأدب العربي، بروكلمان (٣١٤/٣)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، الكتاني، ص٤١، دائرة المعارف الإسلامية م١ قسم: أ، ص٤٩٣. وانظر: الوقوف والترجل، مقدمة، ص١١-١٢.

[٢١] وقال سبط ابن الجوزي: لليلتين خلتا من ربيع الأول. انظر: المنهج الأحمد، هامش ٥، (٢٠٧/٢)، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (٥٠١/١٦).

[٢٢] تاريخ بغداد (٣٠٠/٦)، الوافي بالوفيات (٦٥/٨)، شذرات الذهب (٥٥/٤-٥٦).

[٢٣] لعلها دكة قبر الإمام أحمد. انظر: المنتظم، لابن الجوزي (٢٢١/١٣).



الشكل [١]

التعليق:

يمثل الجدول السابق [١] مع الشكل [١] أعلاه إحصاء كميا عاما لمجمل الأحاديث والآثار، الواردة في كتاب السُّنَّة، لأبي بكر أحمد بن أبي عاصم، والبالغ عددها (١٦٠٢)، حيث بلغ عدد الأحاديث في الكتاب المذكور (١٥١٥) حديثا، أي ما نسبته (٩٦%)، من العدد الإجمالي، بينما لم يتجاوز عدد الآثار (٨٧)، أي ما نسبته (٤ %)، من العدد الإجمالي. من خلال معطيات الجدول [١]، والشكل [١] يلاحظ أنّ النصيب الأوفر كان لجملة الأحاديث، وهو المتوافق مع نوعية هذه الكتب، حيث يقصد أصحابها إلى توظيف ما يتوافر عندهم من أحاديث مسموعة، وأصول مروية، في التأسيس لقضايا الاعتقاد والسُّنَّة، ولا شك أنّ الأَوْلى في مثل هذه الحالات، هو تلك الكتب التي تُعنى بالأخبار المرفوعة، ومصنفنا هو واحد منها.

والملاحظ أنّ اعتبار المصنّف بالأحاديث المرفوعة، جعله يبتدئ بها في كل باب من أبواب كتابه، والتي بلغت (٢٣٣) بابا(٢٤)، مما هيأه لأن يكون كتاباً للسُّنَّة بامتياز.

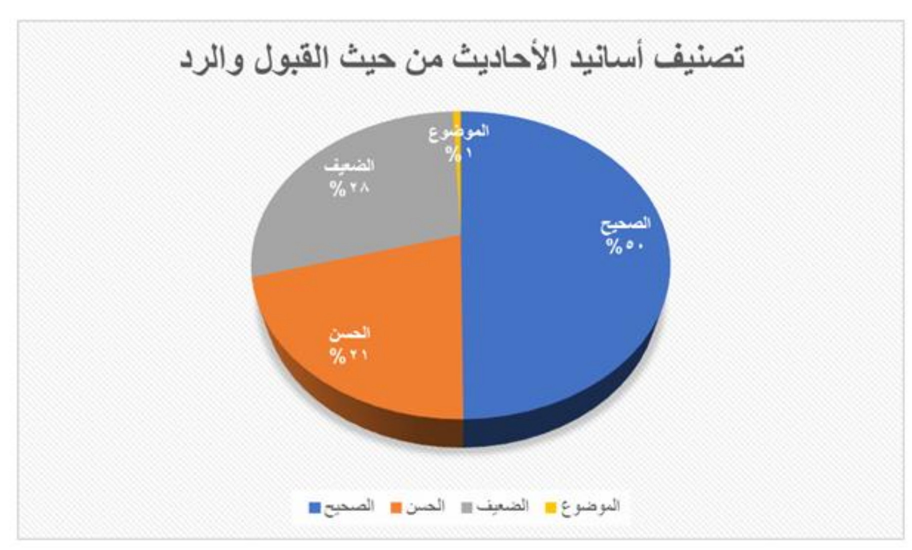
وإذا نظرنا إلى صنف الأحاديث من هذا الكتاب؛ فإننا سنجد ما يلي:

(٢٤) بلغ عدد الأبواب التي لم يترجم لها المصنف رحمه الله: (٨١) بابا.

تصنيف أسانيد الأحاديث من حيث القبول والرد[٢٥]:

الجدول [٢]

نوع الحديث	العدد	النسبة المئوية	العدد الإجمالي للأحاديث
الصحيح	٧٥٥	% ٤٩.٨٣	١٥١٥
الحسن	٣١٥	% ٢٠.٧٩	
الضعيف	٤٣٤	% ٢٨.٦٤	
الموضوع	١١	% ٠.٧٢	



الشكل رقم [٢]

التعليق:

يمثّل الجدول السّابق [٢] مع الشكل [٢] أعلاه إحصاء تفصيليا للأحاديث الواردة في كتاب المصنّف، حيث بلغ عددها الإجمالي (١٥١٥ حديثاً)، يمثّل الصحيح منها العدد (٧٥٥) أي ما نسبته (٥٠%)، ويمثّل الحسن منها العدد (٣١٥) أي ما نسبته (٢١%)، ويمثل ما اسناده ضعيف منها العدد (٤٣٤) أي ما نسبته (٢٨%)، ويمثّل الموضوع منها العدد (١١)، أي ما نسبته (١%)، وهذا بحسب أحكام محقق الكتاب.

(٢٥) اعتمدت في تصنيف الأحاديث والآثار الواردة في كتاب السُّنَّة، لابن أبي عاصم، على تحقيق الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة، وما عمله على الكتاب من تخريج وحكم على أحاديثه وآثاره.

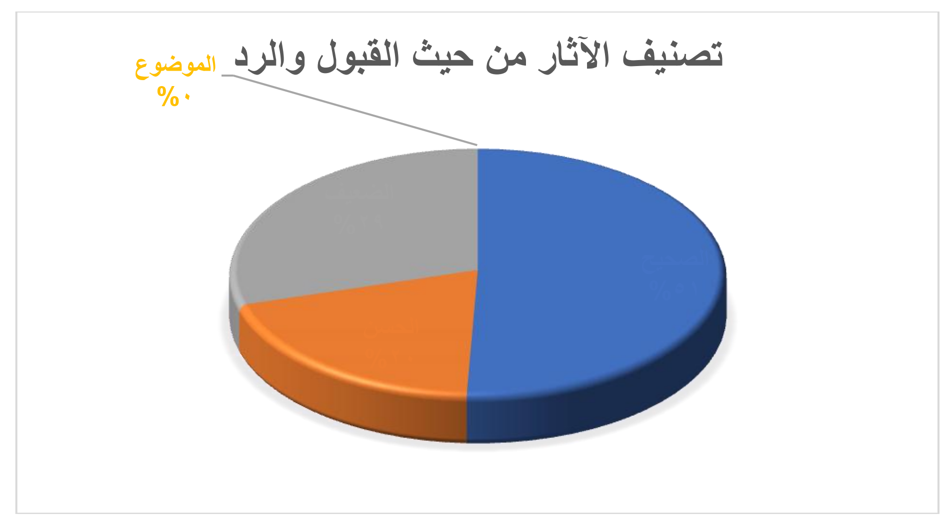
والملاحظ من خلال هذا التفصيل، أن نسبة المقبول في صنف الأحاديث، تمثل العدد (١٠٧٠) حديثا، أي ما نسبته (٦٢%) من المجموع الكلي للأحاديث، وهو (١٥١٥)، وبالتالي نحو (٨٠%) من مجموع الأحاديث هي من المقبول الذي يحتج به.

وإذا نظرنا إلى صنف الآثار من هذا الكتاب؛ فإننا نجد ما يلي:

تصنيف الآثار من حيث القبول والرد:

الجدول [٣]

نوع الأثر	العدد	النسبة المئوية	العدد الإجمالي للآثار
الصحيح	٣٦	٥٠.٧٠ %	٧١
الحسن	١٤	١٩.٧١ %	
الضعيف	٢١	٢٩.٥٧ %	
الموضوع	٠	٠.٠٠ %	



الشكل [٣]

التعليق:

إنّ الجدول السّابق [٣] مع الشكل [٣] أعلاه؛ يمثلان إحصاء تفصيليا للآثار الواردة في كتاب المصنّف، حيث بلغ عددها الإجمالي (٧١)، يمثّل الصحيح منها العدد (٣٦) أي ما نسبته (٥١%)، ويمثّل الحسن منها العدد (١٤) أي ما نسبته (٢٠%)، ويمثل الضعيف منها العدد (٢١) أي ما نسبته (٢٩%)، ولا يمثّل الموضوع منها شيئا.

والملاحظ من خلال هذا التفصيل، أنّ نسبة المقبول في صنف الآثار، تمثل العدد (٥٠)، أي ما نسبته (٧٠.٤٢%) من المجموع الكلي للآثار، وهو (٧١)، وبالتالي نحو

(٨٠%) من مجموع الآثار هي من المقبول الذي يحتج به، على قلّة ظاهرة في الآثار مقارنة بصنف الأحاديث كما ذكرنا سابقا.

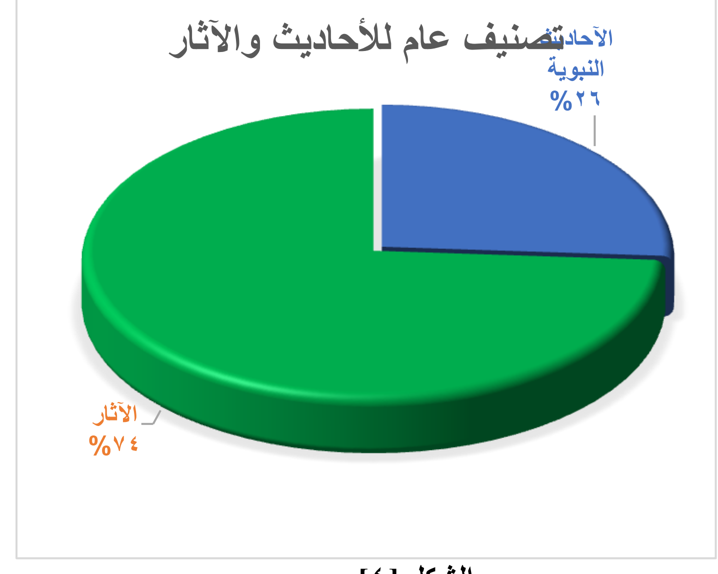
ومما يلاحظ أيضا **أنّ صنف المقبول من الأحاديث**، والذي بلغ العدد (١٠٧٠)، **وصنف المقبول من الآثار**، والذي بلغ العدد (٥٠)، **يمثلان الغالبية العظمى من الوارد في كتاب السُّنَّة لابن أبي عاصم**، حيث بلغا العدد (١١٢٠)، من مجموع الأحاديث والآثار الكلي، وهو (١٦٠٢)، **أي أنهما يشكلان ما نسبته (٦٩.٩١ %).**

ثانياً: كتاب السُّنَّة لعبد الله بن أحمد.

تصنيف عام للأحاديث والآثار:

جدول [٤]

النوع	العدد	النسبة المئوية	العدد الإجمالي للأحاديث والآثار
الأحاديث النبوية	٣٨٠	%٢٤.٨٦	١٥٢٨
الآثار	١٠٨٠	%٧٠.٦٨	



الشكل [٤]

التعليق:

يمثل الجدول السّابق [٤] مع الشكل [٤] أعلاه إحصاء كمّيا عامّا لمجمل الأحاديث والآثار الواردة في كتاب السُّنَّة، لعبد الله بن أحمد، والبالغ عددها: ١٥٢٨، حيث بلغ عدد الآثار في الكتاب المذكور (١٠٨٠) أثرا، أي ما نسبته (%٧٤)، من العدد الإجمالي، وبلغت الأحاديث العدد (٣٨٠)، أي ما نسبته (%٢٦).

ومن خلال معطيات الجدول [٤]، والشكل [٤] يلاحظ أن النصيب الأوفر كان لجملة الآثار، وهذا طبعا يتماشى مع ما قصد إليه المؤلف، من كونه وضع كتابا يجمع فيه ما أُثِر عن الإمام أحمد أبيه، من أقوال وروايات، ولا شك أن تلك النسبة القليلة من الأحاديث مقارنة بالآثار، إنما وردت على سبيل الاستشهاد، والاحتجاج، والانتصار لقول الإمام كما هو معلوم.

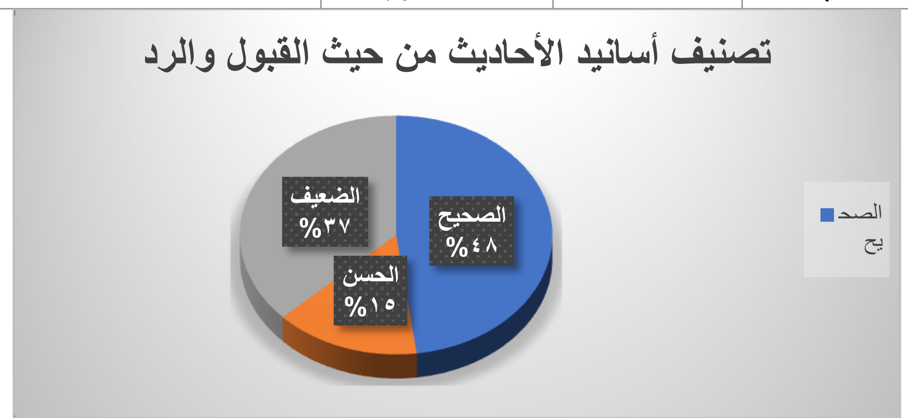
والملاحظ أنّ اهتمام المؤلف بأقوال الإمام أحمد، وتحقيق الرواية عنه، جعله يتوسع في ذكر الآثار، والتي لم يخل منها باب من أبواب الكتاب، البالغة (٢١) بابا.

وإذا نظرنا في أصناف الأحاديث الواردة في كتاب السُّنَّة لابن أحمد؛ فإننا سنجد ما يلي:

تصنيف أسانيد الأحاديث من حيث القبول والرد[٢٦]:

الجدول [٥]

نوع الحديث	العدد	النسبة المئوية	العدد الإجمالي للأحاديث
الصحيح	١٨٢	٤٧.٨٩%	٣٨٠
الحسن	٥٧	١٥%	
الضعيف	١٤١	٣٧.١٠%	



الشكل رقم [٥]

التعليق:

يمثل الجدول السابق [٥] مع الشكل [٥] أعلاه إحصاء تفصيليا، لجملة الأحاديث الواردة في كتاب المصنِّف، حيث بلغ عددها الإجمالي (٣٨٠) حديثا، يمثل الصحيح منها

---

(٢٦) اعتمدت في تصنيف الأحاديث والآثار الواردة في كتاب السُّنَّة لعبد الله بن أحمد، على ما قرره وعمله محقق الكتاب: أحمد بن علي الرياشي، وعلى تخريجه لأحاديث الكتاب وآثاره وحكمه عليها.

العدد: (١٨٢)، أي ما نسبته (٤٨%)، ويمثل الحسن منها العدد (٥٧)، أي ما نسبته (١٥%)، ويمثل الضعيف منها العدد (١٤١)، أي ما نسبته (٣٧%).

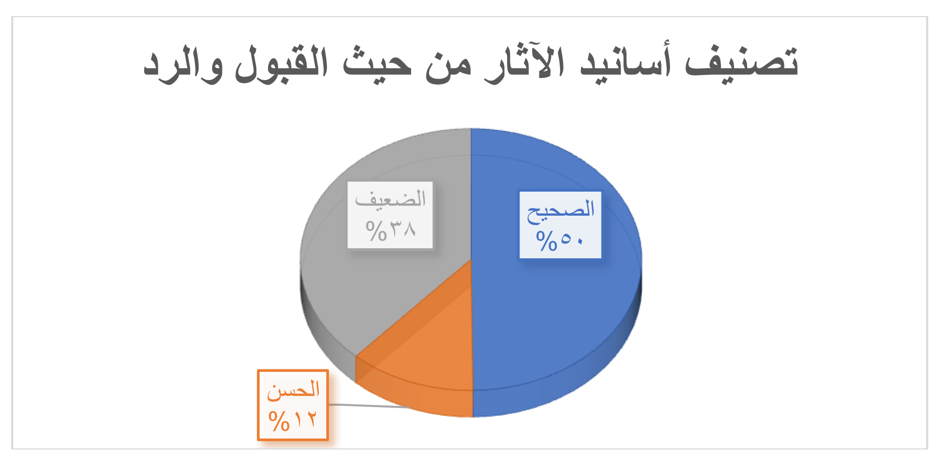
والملاحظ من خلال هذا التفصيل، أن نسبة المقبول من أسانيد أحاديث كتاب السُّنَّة لابن أحمد، تمثل العدد (٢٣٩) حديثا، أي ما نسبته (٦٢.٨٩%) من المجموع الكلي للأحاديث، وهو (٣٨٠)، وبالتالي نحو (٦٣%) من مجموع الأحاديث؛ أسانيدها مقبولة.

وإذا نظرنا إلى صنف الآثار من هذا الكتاب؛ فإننا سنجد أسانيدها، على النحو التالي:

تصنيف أسانيد الآثار من حيث القبول والرد:

الجدول [٦]

نوع الأثر	العدد	النسبة المئوية	العدد الإجمالي للآثار
الصحيح	٥٣٨	%٤٩.٨١	١٠٨٠
الحسن	١٢٩	%١١.٩٤	
الضعيف	٤١٣	%٣٨.٢٤	



الشكل [٦]

التعليق:

يمثل الجدول السابق [٦] مع الشكل [٦] أعلاه، إحصاء تفصيليا للآثار الواردة في كتاب المصنّف، حيث بلغ عددها الإجمالي (١٠٨٠)، يمثل ما إسناده صحيح منها، العدد (٥٣٨)، أي ما نسبته (٥٠%)، ويمثل ما إسناده حسن منها، العدد (١٢٩)، أي ما نسبته (١٢%)، ويمثل ما إسناده ضعيف منها، العدد (٤١٣)، أي ما نسبته (٣٨%).

والملاحظ من خلال هذا التفصيل، أن نسبة المقبول في صنف الآثار، تمثل العدد (٦٦٧)، أي ما نسبته (٦١.٧٥%) من المجموع الكلي للآثار، وهو (١٠٨٠)، وبالتالي

نحو (٦٢%) من مجموع الآثار؛ هو مما إسناده مقبول بحسب أحكام المحقق عليها، خصوصا إذا علمنا أن عبد الله، قد عوّل أيضا على صنف الآثار، تأسيسا لقول أبيه، وإبرازا لمعتقده وفقهه في مختلف المسائل.

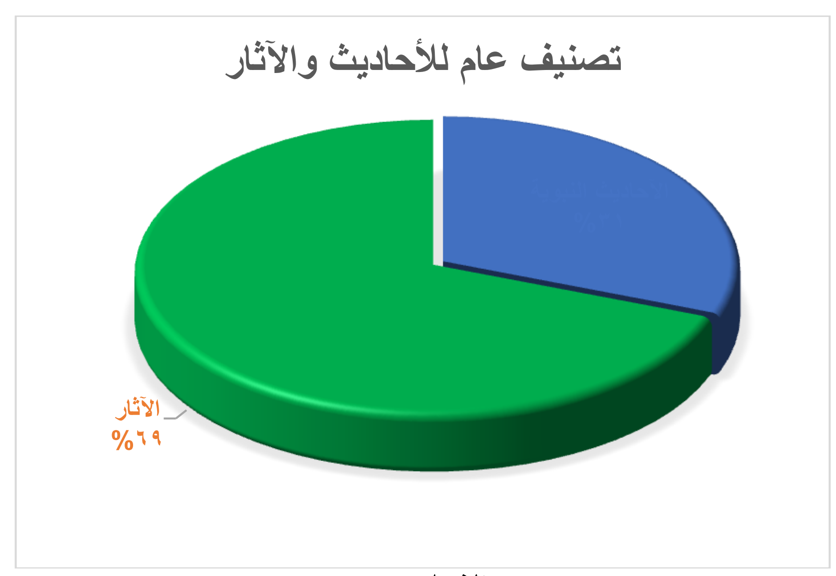
ومما يلاحظ أيضا أنّ صنف المقبول من الأحاديث، والذي بلغ العدد (٢٣٩)، وصنف المقبول من الآثار، والذي بلغ العدد (٦٦٧)، يمثلان العدد (٩٠٦)، أي ما نسبته (٥٩.٢٩%) من مجموع الأدلة الإجمالي (١٥٢٨)، وهي نسبة لا بأس بها، خصوص إذا علمنا بأن كتاب السنة لعبد الله بن أحمد يكاد يتمحّض للآثار، فهو كما لا يخفى جاء للرد على القائلين بخلق القرآن أساسا.

ثالثا: كتاب السُّنَّة لأبي بكر الخلّال.

تصنيف عام للأحاديث والآثار:

جدول [٧]

النوع	العدد	النسبة المئوية	العدد الإجمالي للأحاديث والآثار
الأحاديث النبوية	٦٧٦	%٣٠.٧٨	٢١٩٦
الآثار	١٥٢٠	%٦٩.٢١	



الشكل [٧]

التعليق: يمثل الجدول السابق [٧] مع الشكل [٧] أعلاه إحصاء كمّيا عامّا لمجمل الأحاديث والآثار الواردة في كتاب السُّنَّة للخلّال، والبالغ عددها: ٢١٩٦، حيث بلغ عدد

الآثار في الكتاب المذكور (١٥٢٠) أثرا، أي ما نسبته (٦٩%)، من العدد الإجمالي، وبلغت الأحاديث العدد (٦٧٦)، أي ما نسبته (٣١%).

ومن خلال معطيات الجدول [٧]، والشكل [٧] يلاحظ أنّ النصيب الأوفر كان لجملة الآثار، وهذا طبعا يتماشى مع ما قصد إليه المؤلف، من كونه وضع كتابا يجمع فيه ما أُثِرَ عن الإمام أحمد من أقوال وروايات، ولا شك أن تلك النسبة القليلة من الأحاديث مقارنة بالآثار، إنما وردت على سبيل الاستشهاد، والاحتجاج، والانتصار لقول الإمام كما هو معلوم.

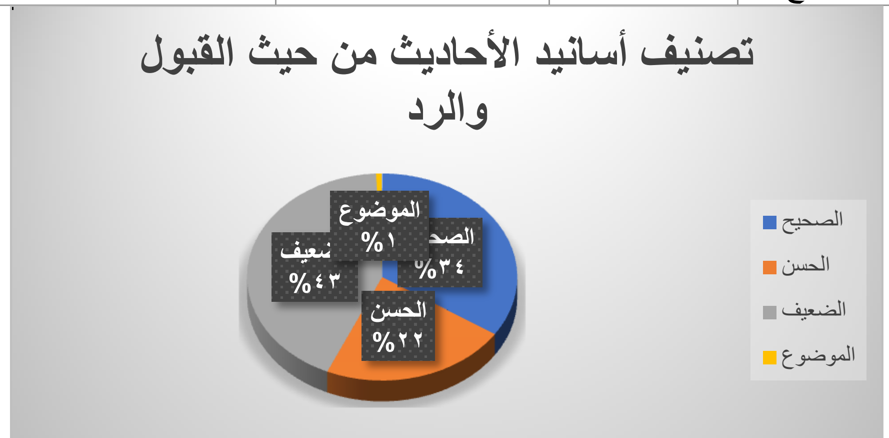
والملاحظ أن اهتمام المؤلف بأقوال الإمام أحمد، وتحقيق الرواية عنه، جعله يتوسع في ذكر الآثار، والتي لم يخل منها باب من أبواب الكتاب، البالغة (٩٠) بابا.

وإذا نظرنا في أصناف الأحاديث الواردة في كتاب السُّنَّة للخلّال، فإننا سنجد ما يلي:

تصنيف أسانيد الأحاديث من حيث القبول والرد[٢٧]:

الجدول [٨]

نوع الحديث	العدد	النسبة المئوية	العدد الإجمالي للأحاديث
الصحيح	٢٣٢	٣٤.٣١%	٦٧٦
الحسن	١٥١	٢٢.٣٣%	
الضعيف	٢٨٨	٤٢.٦٠%	
الموضوع	٥	٠.٧٣%	



الشكل رقم [٨]

(٢٧) اعتمدت في تصنيف مرويات كتاب السُّنَّة لأبي بكر الخلّال، على ما قرّره وعمله محقق الكتاب: الدكتور عطية بن عتيق الزهراني، في تخريجه لأحاديث الكتاب وآثاره وحكمه عليها.

التعليق:

يمثل الجدول السابق [٨] مع الشكل [٨] أعلاه إحصاء تفصيليا، لجملة الأحاديث الواردة في كتاب المصنف، حيث بلغ عدها الإجمالي (٦٧٦) حديثا، يمثل ما إسناده صحيح منها العدَدَ: (٢٣٢)، أي ما نسبته (٣٤%)، ويمثل ما إسناده حسن منها العدد (١٥١)، أي ما نسبته (٢٢%)، ويمثل ما إسناده ضعيف منها العدد (٢٨٨)، أي ما نسبته (٤٣%)، ويمثل الموضوع منها العدد (٥)، أي ما نسبته (١%).

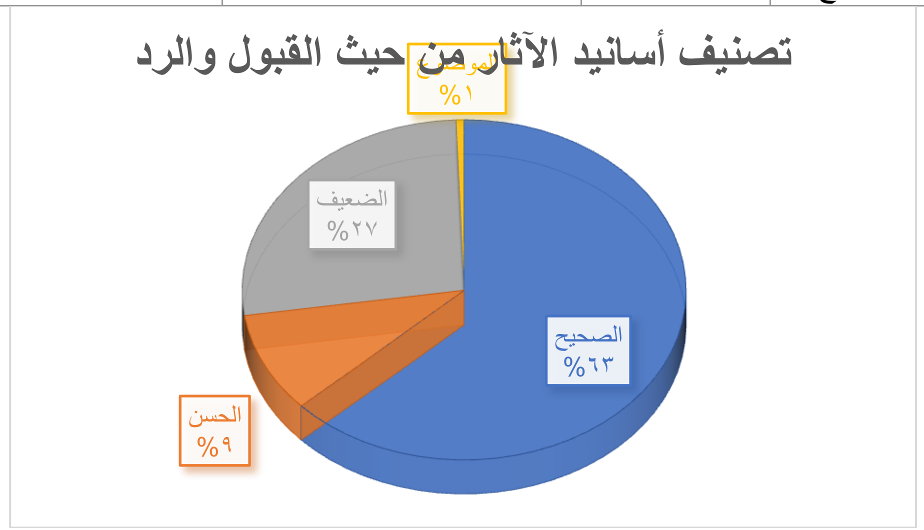
والملاحظ من خلال هذا التفصيل، أن نسبة المقبول من أسانيد أحاديث كتاب السُّنَّة لأبي بكر الخلّال، تمثل العدد (٣٨٣) حديثا، أي ما نسبته (٥٦.٦٥%) من المجموع الكلي للأحاديث، وهو (٦٧٦)، وبالتالي نحو (٥٧%) من مجموع الأحاديث أسانيدها مقبولة.

وإذا نظرنا إلى صنف الآثار من هذا الكتاب؛ فإننا سنجد أسانيدها، على النحو التالي:

تصنيف أسانيد الآثار من حيث القبول والرد:

الجدول [٩]

نوع الأثر	العدد	النسبة المئوية	العدد الإجمالي للآثار
الصحيح	٩٥٩	%٦٣.٠٩	١٥٢٠
الحسن	١٤٥	%٩.٥٣	
الضعيف	٤٠٧	%٢٦.٧٧	
الموضوع	٩	%٠.٥٩	



الشكل [٩]

التعليق:

يمثل الجدول السابق [٩] مع الشكل [٩] أعلاه، إحصاء تفصيليا للآثار الواردة في كتاب المصنف، حيث بلغ عددها الإجمالي (١٥٢٠)، يمثل ما إسناده صحيح منها، العدد (٩٥٩)، أي ما نسبته (٣٦%)، ويمثل ما إسناده حسن منها، العدد (١٤٥)، أي ما نسبته (٩%)، ويمثل ما إسناده ضعيف منها، العدد (٤٠٧)، أي ما نسبته (٢٧%)، ويمثل ما إسناده موضوع، العدد (٩)، أي ما نسبته (١%).

والملاحظ من خلال هذا التفصيل، أن نسبة المقبول في صنف الآثار، تمثل العدد (١١٠٤)، أي ما نسبته (٧٢.٦٣%) من المجموع الكلي للآثار، وهو (١٥٢٠)، وبالتالي نحو (٧٣%) من مجموع الآثار هو مما إسناده مقبول، خصوصا إذا علمنا أن أبا بكر الخلال، قد عول على صنف الآثار، تأسيسا لقول أحمد، وإبرازا لمعتقده في مختلف المسائل.

ومما يلاحظ أيضا أنّ صنف المقبول من الأحاديث، والذي بلغ العدد (٣٨٣)، وصنف المقبول من الآثار، والذي بلغ العدد (١١٠٤)، يمثلان العدد (١٤٨٧)، أي ما نسبته (٦٧.٧١%) من مجموع الأدلة الإجمالي (٢١٩٦)، وهي نسبة أيضا لا بأس بها، خصوص إذا علمنا بأنّ كتاب السنّة لأبي بكر الخلاّل يكاد أيضا يتمحّض للآثار، فهو كما ذكرتُ سابقا جاء لتحقيق الرواية عن أحمد، والرد عن مناوئيه.

المطلب الثاني: وجود الضعيف والموضوع من الروايات في كتبهم، وأسباب ذلك :

أولا: كتاب السُّنَّة لابن أبي عاصم.

يلاحظ مما سبق في المطلب الأول أنّ صنف المردود من أسانيد الأحاديث، بما فيها من ضعيف وموضوع، والذي بلغ العدد (٤٤٥)، أي ما نسبته (١٣.٠٧%)، من مجموع الأحاديث (١٥١٥)، وصنف المردود من الآثار كذلك، والذي بلغ العدد (٢١)، أي ما نسبته (٢٩.٥٧%)، من مجموع الآثار (٧١)، يمثّلان العدد الأقل، والنسبة الضعيفة، من مجموع الأحاديث والآثار الكلي، حيث بلغا العدد (٤٦٦)، أي أنهما يشكلان ما نسبته (٢٩.٠٨%).

ومن أمثلة الموضوع، مما حكم عليه المحقق كذلك، ما رواه ابن أبي عاصم من حديث سليمان بن بلال، عن أبي حسين، عن نافع، عن ابن عمر، أنه ذكر لابن عمر: قوما يتنازعون في القدر ويكذبون به، فقال: قد فعلوها، فقالوا: نعم، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يكون في أمتي، أو في آخر الزمان، رجال يكذبون بمقادير الرحمن، يكونون كذابين، ثم يعودون مجوس هذه الأمة، وهم كلاب أهل النار»[٢٨].

---

(٢٨) كتاب السنة (٢٤٤/١).

قال المحقق الدكتور الجوابرة: إسناده ضعيف جدا، أبو الحسين لم أجد له ترجمة، وفيه إسماعيل بن داود، وهو ابن مخراق: منكر الحديث[٢٩].

ثانيا: كتاب السُّنَّة لعبد الله بن أحمد.

ويلاحظ أيضا أنّ صنف المردود من أسانيد الأحاديث؛ التي أوردها المصنف، في كتاب السنة، قد بلغ العدد (١٤١)، أي ما نسبته (٣٧.١٠%)، من مجموع الأحاديث (٣٨٠)، وصنف المردود من الآثار، قد بلغ العدد (٤١٣)، أي ما نسبته (٣٨.٢٤%) من مجموع الآثار (١٠٨٠)، وهما يمثلان العدد الأقل، والنسبة الضعيفة، من مجموع الأحاديث والآثار الكلي، حيث بلغا العدد (٥٥٤)، أي أنهما يشكلان ما نسبته (٣٦.٢٥%).

ثالثا: كتاب السُّنَّة لأبي بكر الخلّال.

وبالنسبة لكتاب الخلّال يلاحظ أن صنف المردود، من ضعيف وموضوع، من أسانيد الأحاديث؛ التي أوردها المصنف، في كتاب السنة، قد بلغ العدد (١٦٨)، أي ما نسبته (٢٤.١١%)، من مجموع الأحاديث (٦٧٦)، وصنف المردود من الآثار، قد بلغ العدد (٤١٦)، أي ما نسبته (٢٧.٣٦%) من مجموع الآثار (١٥٢٠)، وهما يمثلان العدد الأقل، والنسبة الضعيفة، من مجموع الأحاديث والآثار الكلي، حيث بلغا العدد (٥٨٤)، أي أنهما يشكلان ما نسبته (٢٦.٥٩%).

ومن أمثلة الموضوع مما حكم عليه المحقق كذلك، ما رواه المصنف الخلال بسنده عن إبراهيم بن بكر أبو إسحاق الشيباني، قال سعيد بن أبي عروبة قال: " كان المشيخة الأول إذا مر بهم الرجل قالوا: هذا عثماني يعجبهم ذلك، قال: فقلت لسعيد: كيف هذا؟ قال: إنه إذا قدم عثمان لم يبغض عليا "[٣٠].

قال المحقق الدكتور عطية الزهراني: إسناده لا يصح؛ لأن فيه يحيى بن جعفر وإبراهيم ابن بكر[٣١].

ويعود وجود مثل هذا النوع من المرويات في هذه الكتب، إلى الأسباب التالية:

السبب الأول: هو أن تكون بين أيدي المختصين، لنقدها، وفحصها، ما دام أن أصحاب هذه الكتب قد أتوا في كتبهم على جملة من هذه الأخبار؛ التي هي على هذه الشاكلة، فهم يرون أن لا لوم عليهم إذ قد رووها بأسانيدها، ومن أسندك؛ فقد أحالك.

السبب الثاني: أن هذه الطريقة كانت متبعة لدى المؤلفين من المحدثين في ذلك الوقت والعصر، أي عصر الرواية والإسناد.

السبب الثالث: أنهم رووها على هذه الشاكلة لفوائد لا يدركها إلا أهل هذا الشأن من العلماء، والمحدثين، منها: أن الحديث الضعيف ينجبر ضعفه بتعدد طرقه، وأن ذكر

---

(٢٩) المرجع السابق (٢٤٤/١) هامش: ١. وانظر: ظلال الجنة، للألباني (١٥١/١).
(٣٠) كتاب السنة (٣٢٤/٢).
(٣١) المرجع السابق (٣٢٤/٢)، هامش: ٦.

الأسانيد الضعيفة يعين على كشف العلل أو الشذوذ في المتون أو الأسانيد، أو يكون صاحب الكتاب يرى صحة تلك الأحاديث أو الآثار التي أوردها في مصنفه، يقول أبو بكر الأثرم: رأى أحمد بن حنبل يحيي بن معين رحمهما الله بصنعاء، في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، فإذا اطّلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، وتعلم أنها موضوعة؟ فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه، فقال -رحمك الله يا أبا عبد الله-: أكتب هذه الصحيفة، عن عبد الرزاق، عن معمر على الوجه؛ فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعده إنسان؛ فيجعل بدل أبان، ثابتا، ويرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس؛ فأقول له: كذبت! إنما هي عن أبان، لا عن ثابت"(٣٢).

السبب الرابع: جهل المؤلف بحال الحديث، وهذا لا يقع للأئمة الكبار في علم الحديث، وإنما يقع لبعض المعروفين بالتساهل في النقل.

السبب الخامس: أن يكون في إسناد الحديث الذي حكم عليه بالوضع راو اختلف في حاله أئمة الجرح والتعديل، فيكون بعضهم نسبه للكذب في الحديث، وبعضهم ضعفه من جهة الحفظ، وخلاف في مثل هذا معروف عند العلماء(٣٣).

المبحثُ الثالث: منهجهم في التخريج، والحكم على ما يروونه :

يغلب على كتب الرواية؛ وخاصة هذه الكتب المصنّفة في جمع الأحاديث والآثار في العقيدة، يغلب عليها ترك الإحالة مطلقا إلا في القليل النادر، وسأبين بعض القضايا مما يتصل بهذا الموضوع فيما يلي من مطالب:

المطلبُ الأول: عزو المصنف رواياته لكتب الحديث التي تقدمته :

والمتتبع لتصرفات أصحاب الكتب موضع الدراسة، يجد أنهم قد استغنوا عن ذكر المظان والمصادر؛ التي استفادوا منها تلك الروايات، وأصبح ذلك بمثابة المنهج الغالب على هذا العصر؛ عصر الرواية، فالكل من أهل العلم؛ مشترك في فضاء النقل بالسند، والتأسيس لأنواع جديدة من التأليف، خصوصا ما يتعلق بعلم الرواية، فأغنى ذلك عن أن ينقل بعضهم عن مصنفات الآخرين، واقتصر النقل على الرواية بالمشافهة، والله أعلم.

أولا: كتاب السُّنَّة لابن أبي عاصم.

فابن أبي عاصم مثلا يروي عن أبي بكر ابن أبي شيبة، وأبي الوليد الطيالسي، والبخاري، ومسلم وغيرهم، وقد يشارك البخاري أو مسلما في بعض شيوخه، كابن أبي

---

(٣٢) انظر: المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم، ص٣٢، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (١٩٢/٢).

(٣٣) انظر لبعض هذه الأسباب: كتاب تدوين علم العقيدة عند أهل السنة والجماعة، د. يوسف الطريّف ص ٥٢-٥٤.

شيبة مثلا(٣٤)، قال ابن أبي عاصم: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا عبد الله بن نمير، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن سفيان بن عبد الله الثقفي، قال: قلت: يا رسول الله قل لي في الإسلام قولا لا أسأل عنه أحدا بعدك، قال: «قل ربي الله، ثم استقم»(٣٥)، لهذا لا نجد له نقلا عنهم من كتاب، إنما المعروف آنذاك الرواية الشفهية، وتداخل النقل بينهم، تارة بعلو؛ تحصيلا للشرف، وأخرى بنزول، لعلة في الحديث العالي أو لسبب آخر.

ثانيا: كتاب السُّنَّة لعبد الله بن أحمد.

أما عبد الله فيروي مثلا: عن أبيه، وأبي خيثمة زهير بن حرب، وعثمان بن أبي شيبة، وهؤلاء كلهم أئمة في الحديث، وينقل كثيرا عن أبيه، ويدبج الأبواب بسؤالات لأبيه وغيره، لهذا لا نجد له نقلا عنهم من كتاب، إنما المعروف آنذاك الرواية الشفهية، وتداخل النقل بينهم، تارة بعلو؛ تحصيلا للشرف، وأخرى بنزول، لعلة في الحديث العالي أو لسبب آخر.

ثالثا: كتاب السُّنَّة لأبي بكر الخلّال.

والخلال مثلا يروي عن عبد الله بن أحمد، وأبي داود السجستاني، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والعباس بن محمد الدوري، وهؤلاء كلهم أئمة في الحديث، وينقل كثيرا عن أبي بكر المروذي، صاحب الإمام أحمد، لهذا لا نجد له نقلا عنهم من كتاب، إنما المعروف آنذاك الرواية الشفهية.

المطلبُ الثاني: منهجهم في الحكم على الأحاديث والآثار التي يوردونها :

الغالبُ على الكتب المسندة، ألاّ يلتزم مؤلفوها بصحة وثبوت ما يروونه فيها من أحاديث وآثار، جريا على قاعدة من أَسنَدَك فقد أحالك، وهي الطريقة التي كانت مسلوكة إبّان زمن الرواية، لعلمهم أن سوقها بهذه المثابة، يسهّل للمتمكن الوقوف على عوار الحديث أو الأثر من خلال سنده أو متنه.

أولا: كتاب السُّنَّة لابن أبي عاصم.

ومع ذلك؛ فقد وجدنا لابن أبي عاصم بعض الأحكام المتعلقة ببعض الأحاديث والآثار، نوردها كالآتي:

---

(٣٤) انظر: الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (٢١/١).

(٣٥) وهذا الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه [(٦٥/١) رقم: ٣٨]، فقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب قالا: حدثنا ابن نمير، ح وحدثنا قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن إبراهيم، جميعا عن جرير، ح وحدثنا أبو كريب، حدثنا أبو أسامة، كلهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سفيان بن عبد الله الثقفي، قال: قلت: يا رسول الله، قل لي في الإسلام قولا لا أسأل عنه أحدا بعدك - وفي حديث أبي أسامة غيرك - قال: " قل: آمنت بالله، فاستقم ".
وانظر: كتاب السُّنَّة، لابن أبي عاصم (٥٠/١-٥١).

١- حكمه على أحاديث الحوض بأنها تفيد العلم، قال رحمه الله: "والأخبار التي ذكرناها في حوض النبي ﷺ توجب العلم"[٣٦].
٢- حكمه على أحاديث الميزان، بأنها أخبار صحيحة، تفيد العلم، قال رحمه الله: "الأخبار التي في ذكر الميزان أخبار كثيرة صحاح، لا تذهب عن أهل المعرفة بالأخبار لكثرتها وصحتها وشهرتها، وهي من الأخبار التي توجب العلم على ما ذكرنا"[٣٧].
٣- حكمه على أحاديث الشفاعة بأنها متواترة، قال رحمه الله: " والأخبار التي روينا عن نبينا ﷺ فيما فضله الله به من الشفاعة، وتشفيعه إياه فيما يشفع فيه، أخبار ثابتة موجبة بعلم حقيقة ما حوت على ما اقتصصنا.."[٣٨].
٤- تصحيحه الأخبار الواردة في عذاب القبر، قال رحمه الله: " وصحت الأخبار عن رسول الله ﷺ في استعاذته من عذاب القبر وتعوذه منه، وثبت عنه ﷺ أن أمته ستبتلى في قبورها، وهي أخبار ثابتة توجب العلم وتنفي الريب والشك "[٣٩].
٥- حكمه بثبوت الأخبار الواردة في قليب بدر، قال رحمه الله: "والأخبار التي في قليب بدر، ونداء النبي ﷺ إياهم، وما أخبر أنهم يسمعون كلامه، أخبار ثابتة توجب العمل والمحاسبة، فيه أخبار كثيرة قد أثبتناها في مواضعها"[٤٠].

ثانيا: كتاب السُّنَّة لعبد الله بن أحمد.

وكان لعبد الله بن أحمد أيضا بعضُ الأحكام المتعلقة ببعض الأحاديث والآثار، نوردها كالآتي:

ساق المؤلف أثرا عن علي، وفيه: إنّ رسولكم كان يخصكم بشيء دون الناس عامة؟ قال: "ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يخص به الناس، ليس شيء في قِراب[٤١] سيفي هذا"، ثم قال- والظاهر أنه نقل عن أبيه- : فأخرج صحيفة؛ فذكر الحديث إلا أن شعبة خالفهم، قال: عن الحارث بن سويد، فأخطأ؛ إنما هو عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، وهو الصواب إن شاء الله[٤٢].

وهذا الأثر أخرجه المصنِّف في عدة مواضع:

---

(٣٦) السُّنَّة، لابن أبي عاصم (٥٢١/١).
(٣٧)السُّنَّة، لابن أبي عاصم (٥٢٥/١).
(٣٨) المرجع السابق (٥٧٥/١).
(٣٩)المرجع السابق (٦٠٨/١).
(٤٠) المرجع السابق (٦١١/١-٦١٢).
(٤١) قِراب: بكسر القاف، وعاء من جلد شبيه بالجراب، يضع فيه الراكب سيفه مغمودا، وسوطه وأداته، وينوطه وراء رحله. انظر: مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين الفتني (٢٤١/٤)، والفائق في غريب الحديث، للزمخشري (٢٢٧/١).
(٤٢) كتاب السُّنَّة، لعبد الله بن أحمد (٥٤٣/٢).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الأول: بسنده عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، قال:
خطبنا علي رضي الله عنه؛ فقال: "من زعم أن عندنا شيئا نقرؤه إلا كتاب الله عز وجل وهذه الصحيفة - قال أبي رحمه الله: صحيفة فيها أسنان الإبل وأشياء من الجراحات - فقد كذب"، قال: وفيها قال رسول الله ﷺ: «المدينة حرم ما بين عير إلى ثور من أحدث فيها حدثا أو آوى فيها محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله عز وجل منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا، وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم»، وزاد أبي في حديثه: « ومن ادعى إلى غير أبيه، أو تولى غير مواليه؛ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله يوم القيامة منه عدلا ولا صرفا»[٤٣].

الثاني: بسنده عن حفص، يعني ابن غياث، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، قال: خطبنا علي رضي الله عنه - وعليه سيف فيه صحيفة معلقة به- فقال: " والله ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله عز وجل وما في هذه الصحيفة، فأخرجها فنشرها؛ فإذا فيها أسنان، وإذا فيها: «المدينة حرام ما بين عير وثور» ثم ذكر الحديث[٤٤].

الثالث: بسنده عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه قال: ما عندنا شيء إلا كتاب الله عز وجل، وهذه الصحيفة عن النبي ﷺ: «المدينة حرم ما بين عير إلى ثور من أحدث فيها حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» فذكر الحديث إلى آخره[٤٥].

الرابع: بسنده عن يحيى بن سعيد، وحدثني أبو خيثمة، نا يحيى بن سعيد، نا سعيد بن أبي عروبة، نا قتادة، عن الحسن، عن قيس بن عباد، قال: " انطلقت أنا والأشتر، إلى علي رضي الله عنه؛ فقلنا هل عهد نبي الله إليك شيئا لم يعهده إلى الناس عامة؟ قال: " لا إلا ما في كتابي هذا "، قال: وأخرج كتابا من قراب سيفه، فإذا فيه: " المؤمنون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده، من أحدث حدثا؛ فعلى نفسه، ومن أحدث حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"[٤٦].

قال المصنّف رحمه الله: وهذا لفظ حديث أبي رحمه الله[٤٧].

الخامس: بسنده عن ابن عيينة، عن مطرف، عن الشعبي، أخبرني أبو جحيفة، قال: قلت لعلي رضي الله عنه: هل عندكم عن رسول الله ﷺ شيء سوى كتاب الله عز وجل؟ قال: فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما عندنا شيء سوى كتاب الله عز وجل إلا أن يؤتي

(٤٣)كتاب السُّنَّة، لعبد الله بن أحمد (٥٤١/٢).
(٤٤)المرجع السابق (٥٤٢/٢).
(٤٥)المرجع السابق (٥٤٢/٢).
(٤٦) المرجع السابق (٥٣٧/٢).
(٤٧) المرجع السابق (٥٣٧/٢).

الله رجلا فهما في هذا القرآن وما في هذه الصحيفة، قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: «العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر»(٤٨).

السادس: بسنده عن هشيم، نا مطرف، عن الشعبي، أنا أبو جحيفة، قال: قلت لعلي رضي الله عنه: يا أمير المؤمنين، هل عندكم سوداء في بيضاء ليس في كتاب الله عز وجل؟ قال: فقال: «لا والذي خلق الحبة وبرأ النسمة ما علمته إلا فهما يؤتيه الله عز وجل رجالا في القرآن وما في الصحيفة». قال: قلت: وما في الصحيفة؟ قال: «فيه العقل وفكاك الأسير ولا يقتل مؤمن بكافر»(٤٩).

السابع: بسنده عن محمد بن جعفر، نا شعبة، قال: سمعت القاسم بن أبي بزة، يحدث عن أبي الطفيل، قال: سئل علي رضي الله عنه هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: " ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعمّ به الناس كافة إلا كتابا في قراب سيفي هذا، قال: فأخرج صحيفة مكتوب فيها لعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثا، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض"(٥٠).

الثامن: بسنده عن زهير بن حرب، عن مروان بن معاوية الفزاري، عن منصور بن حبان، عن أبي الطفيل عامر بن وائلة قال: كنت عند علي رضي الله عنه؛ فأتاه رجل فقال: ما كان النبي ﷺ يسر إليك؟ قال: فغضب، وقال: ما كان النبي ﷺ يسر إلي شيئا يكتم الناس، غير أنه قد حدثني بكلمات أربع، فقال: ما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: «لعن الله من لعن والده، ولعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثا، ولعن الله من غيّر منار الأرض»(٥١).

التاسع: بسنده عن أبي خالد الأحمر، عن منصور بن حيان، عن أبي الطفيل، قال: قلنا لعلي رضي الله عنه أخبرنا بشيء أسره إليك رسول الله ﷺ، فقال: ما أسر إلي شيئا كتمه الناس، ولكني سمعته يقول: «لعن الله من ذبح لغير الله» فذكر الحديث(٥٢).

العاشر: وبسنده عن أبي الشعثاء علي بن الحسن بن سليمان، قال: نا سليمان بن حيان، عن منصور بن حيان، قال: سمعت عامر بن وائلة، قال: قيل لعلي رضي الله عنه: أخبرنا بشيء أسر إليك رسول الله ﷺ، فقال: «ما أسرّ إليّ رسول الله ﷺ شيئا وكتمه الناس»، فذكر الحديث(٥٣).

الحادي عشر: بسنده عن همام، عن قتادة، عن أبي حسان، أن عليا رضي الله عنه كان يأمر بالأمر فيؤتى، فيقال قد فعلنا كذا وكذا، فيقول: صدق الله ورسوله، فقال له الأشتر:

---

(٤٨)كتاب السُّنَّة، لعبد الله بن أحمد (٥٣٨/٢).
(٤٩)المرجع السابق (٥٣٩/٢).
(٥٠)المرجع السابق (٥٤٣/٢).
(٥١)المرجع السابق (٥٤٠/٢).
(٥٢) المرجع السابق (٥٤٠/٢).
(٥٣) المرجع السابق (٥٤١/٢).

إن هذا الذي تقول قد تفشى في الناس، أفشيء عهد إليك رسول الله ﷺ ؟ قال: قال علي رضي الله عنه: «ما عهد إلي رسول الله شيئا خاصا دون الناس إلا شيئا سمعته منه ﷺ في الصحيفة في قراب سيفي، فما زالوا به حتى أخرج الصحيفة؛ فإذا فيها: " من أحدث حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يُقبل منه صرف ولا عدل»(٥٤).

وبنفس الإسناد الذي انتقده المصنف رواه النسائي في الكبرى، عن غُندَر، عن شعبة، عن سليمان، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، قال قيل لعلي رضي الله عنه؛ فذكر مثله(٥٥)، وأحمد في المسند عن محمد بن جعفر(٥٦)، وعن عبد الرحمن بن مهدي(٥٧).

وقول ابن أحمد: "فذكر الحديث إلا أن شعبة خالفهم، قال: عن الحارث بن سويد، فأخطأ؛ إنما هو عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، وهو الصواب إن شاء الله(٥٨)، يدعمه عمل ونقل:

أما العمل: فهو تصرف الشيخين رحمة الله عليهما، حيث روى كل واحد منهما هذا الحديث عن علي، وتخيرا من أسانيد إبراهيم التيمي ما ذكره ابن أحمد وحكم عليه بالصواب، فرواه البخاري من طرق عن الأعمش، يرويه سفيان الثوري(٥٩)، وغياث بن طلق بن معاوية(٦٠)، وجرير(٦١)، ووكيع(٦٢)، كلهم عنه، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن علي، ورواه مسلم أيضا من طريق أبي معاوية(٦٣)، عن الأعمش به.

وأما النقل: فما ذكره الدارقطني في العلل، لما سئل عن حديث يزيد بن شريك، عن علي، عن النبي ﷺ: المدينة حرم...الحديث، فقال: يرويه الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن علي، حدث به عنه: الثوري، وأبو معاوية، وابن فضيل، ويعلى بن عبيد، وزيد بن أبي أنيسة، وغيرهم(٦٤).

(٥٤)كتاب السُّنَّة، لعبد الله بن أحمد (٢/٥٦٠).
(٥٥) السنن الكبرى [(٤/٢٥٨) رقم: ٤٢٦٣].
(٥٦) المسند[(٢/٤٢٨) رقم: ١٢٩٨].
(٥٧)المرجع السابق [(٢/٣٠٤) رقم: ١٠٣٧].
(٥٨) كتاب السُّنَّة، لعبد الله بن أحمد (٢/٥٤٣).
(٥٩) صحيح البخاري [(٣/٢٠) رقم: ١٨٧٠].
(٦٠)المرجع السابق [(٩/٩٧) رقم: ٧٣٠٠].
(٦١)المرجع السابق [(٨/١٥٤) رقم: ٦٧٥٥].
(٦٢)المرجع السابق [(٤/١٠٠) رقم: ٣١٧٢].
(٦٣) صحيح مسلم [(٢/٩٩٤) رقم: ١٣٧٠].
(٦٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/١٥٣ـ١٥٤).

وخالفهم شعبة؛ فرواه عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد، عن علي، والمحفوظ قول الثوري ومن تابعه[٦٥].

ولهذا قال عبد الله: "شعبة خالفهم"، والقصد أنه خالف هؤلاء المذكورين في كلام الدارقطني، كالثوري، وأبي معاوية، وابن فضيل وغيرهم.

وساق المؤلف أيضا بسنده عن أبي إسحاق، عن أبي حية، عن علي رضي الله عنه قال: " ألا أخبركم بخير هذه الأمة بعد نبيها ﷺ: أبو بكر، والثاني عمر، وأحدثنا أشياء يفعل الله فيها ما يشاء "[٦٦].

قال أبو عبد الرحمن: وهذا وهم من سويد، وإنما هو عن أبي إسحاق، عن عبد خير، ليس فيه عن أبي حية، ثم حدثناه سويد مرة أخرى، نا شريك، عن أبي حية، ولم يذكر فيه:

(أبو إسحاق، عن عبد خير، عن علي) مثله[٦٧].

وساق بسنده عن وكيع، نا إسرائيل، عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن زياد بن طارق، قال: رأيت عليا حين أخرج المـُـخْدَج[٦٨]، على يده ثلاث شعرات، خرّ ساجدا"[٦٩]، قال عبد الله: إنما هو طارق بن زياد، ولكن كذا قال وكيع[٧٠].

والمخدج هذا، كما يقول المبرد فيما نقله عن علي رضي الله عنه: "والله إن كان معنا لفي المسجد وكان فقيراً، وكان يحضر طعام علي إذا وضعه للمسلمين، ولقد كسوته ترساً لي، فلما خرج القوم إلى حروراء قلت: والله لأنظرن إلى عسكرهم، فجعلت أتخللهم حتى صرت إلى ابن الكواء، وشبث بن ربعي، ورسل علي تناشدهم، حتى وثب رجل من الخوارج على رسول لعلي، فضرب دابته بالسيف، فحمل الرجل سرجه وهو يقول: إنا لله وإنا إليه راجعون! ثم انصرف القوم إلى الكوفة، فجعلت أنظر إلى كثرتهم كأنما ينصرفون من عيد، فرأيت المخدج، كان مني قريباً، فقلت: أكنت مع القوم؟ فقال: أخذت سلاحي أريدهم، فإذا بجماعة من الصبيان قد عرضوا لي فأخذوا سلاحي، وجعلوا يتلاعبون بي، فلما كان يوم النهر، قال علي: اطلبوا المخدج، فطلبوه فلم يجدوه، حتى ساء ذلك علياً، وحتى قال رجل: لا والله يا أمير المؤمنين، ما هو فيهم، فقال علي: والله ما كذبت ولا كذبت، فجاء رجل، فقال: قد أصبناه يا أمير المؤمنين، فخر علي ساجداً، وكان إذا أتاه ما يسر به من الفتوح سجد، وقال: لو أعلم شيئاً أفضل منه لفعلته، ثم قال: سيماه

---

(٦٥) المرجع السابق (١٥٤/٤).

(٦٦) كتاب السُّنَّة، لعبد الله بن أحمد (٥٨٥/٢).

(٦٧) المرجع السابق (٥٨٥/٢).

(٦٨) المخدج: الناقص الخلق، ومنه قيل للمقتول بالنهروان، في الخوارج: مخدَج اليد. انظر: غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٩١/١).

(٦٩) كتاب السُّنَّة، لعبد الله بن أحمد (٦٣٨/٢).

(٧٠) المرجع السابق (٦٣٨/٢).

أن يده كالثدي، عليها شعرات كشارب السنور، ايتوني بيده المخدجة، فأتوه بها، فنصبها[٧١].

وقد أخرج معنى هذه القصة البيهقي في دلائل النبوة بسنده عن أبي نعيم الفضيل بن دكين، عن سفيان، عن محمد بن قيس، عن أبي موسى، رجل من قومه، قال: كنت مع علي رضي الله عنه فجعل يقول: التمسوا المخدج"، فلم يجدوه، فأخذ يعرق، ويقول: " والله مـــــــــــا كذبت ولا كُذبت"، فوجدوه في نهر أو دالية، فسجد[٧٢].

وللمصنّف روايات أخرى لهذا الأثر، ذكرها في عدة مواضع:

الأول: ساقه بسنده عن إسرائيل، عن إبراهيم يعني: ابن عبد الأعلى، عن طارق بن زيد، قال: خرجنا مع علي رضي الله عنه إلى الخوارج فقتلهم، ثم قال: انظروا؛ فإن نبي الله ﷺ قال: " سيخرج قوم يتكلمون بالحق ولا يجوز حلقهم، يخرجون من الحق كما يخرج السهم من الرمية، سيماهم أنّ منهم رجلا أسود، مخدج اليد، في يده شعرات سود، إن كان هو؛ فقد قتلتم شرّ الناس، وإن لم يكن هو، فقد قتلتم خير الناس؛ فبكينا ثم قال: اطلبوا فوجدنا المخدج، فخررنا سجودا، وخر علي رضي الله عنه معنا ساجدا، غير أنه قال: يتكلمون بكلمة الحق "[٧٣].

الثاني: ساقه بسنده عن الأزرق بن قيس، عن رجل من عبد القيس قال: شهدت عليا رضي الله عنه يوم قتل أهل النهروان، قال: قال علي حين قتلوا، عليّ بذي الثدية، أو المخدج، ذكر شيئا من ذلك لا أحفظه، قال: فطلبوه؛ فإذا هم بحبشي مثل البعير، في منكبه مثل ثدي المرأة عليه "[٧٤].

قال عبد الرحمن: أراه قال: شعرا، فلو خرج روح إنسان من الفرح لخرج روح علي رضي الله عنه يومئذ، قال: صدق الله ورسوله، من حدثني من الناس أنه رآه قبل مصرعه هذا؛ فإنه كذاب[٧٥].

الثالث: وساق بسنده عن إسرائيل، عن ابن أبي إسحاق، عن رجل، أن عائشة رضي الله عنها لما بلغها قتل المخدج، قالت: «لقد قتل شيطان الردهة»، قال: وقال سعد بن أبي وقاص: «لقد قتل جان الردهة»[٧٦].

ثالثا: كتاب السُّنَّة لأبي بكر الخلّال.

وللخلال أيضا بعض الأحكام المتعلقة ببعض الأحاديث والآثار، نوردها كالآتي:

---

(٧١) الكامل في اللغة والأدب (٣/١٦٢-١٦٣).
(٧٢) دلائل النبوة (٦/٤٣٣).
(٧٣) كتاب السُّنَّة، لعبد الله بن أحمد (٢/٦٢٨).
(٧٤) المرجع السابق (٢/٦٢٩).
(٧٥) المرجع السابق (٢/٦٢٩).
(٧٦)كتاب السُّنَّة، لعبد الله بن أحمد (٢/٦٣٢).

ساق المؤلف بابا لبيان ضعف بعض الأحاديث، حيث نقل تفسير الضعف، عن شيخه الإمام أحمد رحمه الله، فقال الخلّال رحمه الله: (**باب بيان أحاديث ضعاف رويت عن النبي ﷺ** فَسَّرَ أحمد بن حنبل ضعفها، وثبت غيرها، مما روي عن النبي ﷺ في ترك الخروج على السلطان وكف الدماء، وإن حرموا الناس أعطياتهم) (٧٧)، ثم أورد الأحاديث التالية:

- حديث ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «استقيموا لقريش ما استقاموا لكم، فإن لم يستقيموا لكم فاحملوا سيوفكم على أعناقكم، فأبيدوا خضراءهم، فإن لم تفعلوا فكونوا زراعين أشقياء، وكلوا من كد أيديكم»(٧٨).
- قال حنبل: سمعت أبا عبد الله قال: الأحاديث خلاف هذا، قال النبي ﷺ: «اسمع وأطع، ولو لعبد مجدّع»، وقال: «السمع والطاعة في عسرك، ويسرك، وأثرة عليك» فالذي يروى عن النبي ﷺ من الأحاديث خلاف حديث ثوبان، وما أدري ما وجهه! (٧٩).
- وعن حمدان بن علي، حدثهم قال: " ذكرت لأحمد حديث الأعمش حديث ثوبان: «استقيموا لقريش ما استقاموا لكم»، فقال: حدثنا وكيع، قال: «استقيموا لقريش ما استقاموا لكم»، إلى هاهنا فقط(٨٠).
- حديث مهنّى، قال: سألت أحمد، عن حديث الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان: «أطيعوا قريشا ما استقاموا لكم»، فقال: ليس بصحيح، سالم بن أبي الجعد لم يلق ثوبان، قال: وسألت أحمد: عن علي بن عابس، يحدث عنه الحماني، عن أبي فزارة، عن أبي صالح مولى أم هانئ، عن أم هانئ، قالت: قال رسول الله ﷺ مثل حديث ثوبان «استقيموا لقريش»، فقال: ليس بصحيح، هو منكر(٨١).
- وعن إسماعيل بن سعيد الشالنجي، قال: " سألت أحمد: ما القول في الأحاديث التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم، أمر في بعضها بالسمع والطاعة في العسر واليسر، وقال في بعضها، قيل له: يحرمون من الفيء والعطاء، قال: « قاتلوهم»، قال: «أما ما صلوا فلا »، وقال في بعضها: «سلوا سيوفكم، وبيدوا خضراءهم»، فقلت: فما القول في ذلك؟ قال: الكف؛ لأنا نجد عن النبي ﷺ من غير وجه: «أما ما صلوا فلا»، فسألت أحمد عن الجهاد والجمعات معهم؟ قال: «تجاهد معهم»(٨٢).
- حديث عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ لقريش: «عليكم من الحق ما ائتمنوا فأدوا، وما حكموا فعدلوا، وما

---

(٧٧) كتاب السُّنَّة، للخلّال (١٢٦/١).
(٧٨)المرجع السابق (١٢٦/١).
(٧٩)المرجع السابق (١٢٧/١).
(٨٠)المرجع السابق (١٢٦/١-١٢٧).
(٨١)كتاب السُّنَّة، للخلّال (١٢٧/١).
(٨٢) المرجع السابق (١٢٨/١-١٢٩).

استرحموا فرحموا، فمن لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»[٨٣]، قال أحمد: لا أعرفه، إلا أن ابن أبي ذئب قد حدث عنه معمر غير حديث[٨٤].
نقل تصحيح أثر: " يقعده على العرش" عن إبراهيم الأصبهاني[٨٥].

ونقل أيضا كلام أحمد في حديث عبد الله بن مسعود، عن النبي عليه السلام: «يكون أمراء يقولون ما لا يفعلون، فمن جاهدهم بيده»، قال أحمد: جعفر هذا هو أبو عبد الحميد بن جعفر، والحارث بن فضيل ليس بمحمود الحديث، وهذا الكلام لا يشبهه كلام ابن مسعود، ابن مسعود يقول: قال رسول الله ﷺ: «اصبروا حتى تلقوني»[٨٦].

مقارنة وتحليل:

بالنظر إلى النِّسَب الواردة في الجداول السابقة؛ فإنّنا نجد ما يلي:

١- بلغَ عدد الأحاديث والآثار مقبولة الأسانيد الواردة، في مصنّف ابن أبي عاصم (١١٢٠)، أي ما نسبته (٦٩.٩١ %)، وبالتالي؛ فإنّ (٧٠ %) من أدلة ابن أبي عاصم أسانيدها صالحة للاحتجاج.
٢- وبلغَ عددُ الأحاديث والآثار ضعيفة الأسانيد (٤٦٦)، أي ما نسبته (٢٩.٠٨ %)، وبالتالي فإنّ (٣٠ %) من أدلة ابن أبي عاصم أسانيدها مردودة، يمثل الموضوع منها ما نسبته نحو (١ %).
٣- وبلغَ عددُ الأحاديث والآثار مقبولة الأسانيد الواردة، في مصنف عبد الله بن أحمد (٩٠٦)، أي ما نسبته (٥٩.٢٩ %)، وبالتالي؛ فإنّ (٦٠ %) من أدلة عبد الله بن أحمد أسانيدها صالحة للاحتجاج.
٤- وبلغ عدد الأحاديث والآثار ضعيفة الأسانيد (٥٥٤)، أي ما نسبته (٣٦.٢٥ %)، وبالتالي فإنّ (٣٦ %) من أدلة عبد الله بن أحمد أسانيدها ضعيفة.
٥- وبلغ عدد الأحاديث والآثار مقبولة الأسانيد الواردة، في مصنّف أبي بكر الخلّال (١٤٨٧)، أي ما نسبته (٦٧.٧١ %)، وبالتالي؛ فإنّ (٦٨ %) من أدلة أبي بكر الخلّال أسانيدها صالحة للاحتجاج.
٦- وبلغ عدد الأحاديث والآثار ضعيفة الأسانيد (٧٠٩)، أي ما نسبته (٣٢.٢٨ %)، وبالتالي فإنّ (٣٢ %) من أدلة الخلال أسانيدها مردودة، يمثل الموضوع منها ما نسبته نحو (١ %).

---

(٨٣)المرجع السابق (١٢٩/١).
(٨٤) المرجع السابق (١٢٩/١).
(٨٥) المرجع السابق (٢٥٠/١).
(٨٦) المرجع السابق (١٤٢/١).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الكتاب	الصحيح	الضعيف	الموضوع
كتاب السُّنّة لابن أبي عاصم	٧٠ %	٢٩ %	١ %
كتاب السُّنّة لعبد الله بن أحمد	٦٠ %	٣٦ %	٠%
كتاب السُّنّة للخلّال	٦٨ %	٣١ %	١ %

٧- تمثل نسبة الآثار في مصنف عبد الله بن أحمد (٧٤ %)، حيث بلغت العدد (١٠٨٠)، وتمثل في مصنّف أبي بكر الخلال (٦٩ %)، حيث بلغت العدد (١٥٢٠)، بينما لم تمثّل في مصنّف ابن أبي عاصم سوى (٤.٤٣ %)، حيث بلغت العدد (٧١)،

الكتاب	عدد الآثار	نسبتها
كتاب السُّنّة لابن أبي عاصم	٧١	٤.٤٣ %
كتاب السُّنّة لعبد الله بن أحمد	١٠٨٠	٧٤ %
كتاب السُّنّة للخلّال	١٥٢٠	٦٩ %

وهذا يؤكد ما سبق ذكره، من أن ابن أبي عاصم قد جعل الأصل في كتابه للأحاديث المرفوعة، وما ذكر من آثار؛ فهو على سبيل التّبع، من باب التّعضيد والتّقوية، أو الشرح والبيان. وأما كتاب السُّنّة لعبد الله بن أحمد، وكتاب السُّنّة للخلّال؛ فقد كانت نسبة الآثار فيهما هي الأكثر.

٨- يُلاحظ أنّ نسبة المقبول من أسانيد الأحاديث لدى الأئمة الثلاثة متقاربة، فهي لدى ابن أبي عاصم بلغت (٦٢ %)، وهي لدى عبد الله بن أحمد بلغت (٦٣ %)، والحال نفسه تقريبا عند أبي بكر الخلال (٥٧ %).

٩- ويلاحظ بالنسبة للآثار أن نسبة المقبول من أسانيدها بلغت (٥٠ %)، عند ابن أبي عاصم، و (٦٢ %) عند عبد الله بن أحمد، و (٧٣ %) عند أبي بكر الخلّال، وهي نسب متفاوتة، خصوصا لما يتعلق الأمر بجملة الآثار الواردة عند كل من عبد الله ابن أحمد، وأبي بكر الخلّال، فجملة الآثار عند الأول بلغت (١٠٨٠)، وعند الثاني بلغت (١٥٢٠).

١٠- استغنى أصحاب الكتب موضع الدراسة عن ذكر المظانّ والمصادر، واكتفوا بالنقل رواية، فابن أبي عاصم نجده مثلا يروي عن أبي بكر بن أبي شيبة، وأبي الوليد الطيالسي، والبخاري، ومسلم، وغيرهم.

وعبد الله بن أحمد نجده أيضا يروي عن أبيه، وأبي خيثمة زهير بن حرب، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم.

وأبو بكر الخلّال نجده أيضا يروي عن عبد الله بن أحمد، وأبي داود السجستاني، ويعقوب بن سفيان الفَسَوي وغيرهم.

١١- كعادة كتب عصر الرواية، لم يحتف أصحاب الكتب الثلاثة موضع الدراسة بتخريج الأحاديث والحكم عليها، لسببين اثنين:

الأول: أن هذه الكتب نفسَها هي مصادر، تُخرجَّ منها الأحاديث والآثار.
الثاني: أن طريقتهم في التصنيف بذكر الأسانيد، أعطى للأئمة بعدهم الاطلاع على قيمة تلك الأحاديث والآثار، بالنظر إلى أسانيدها.

ومع ذلك؛ فإننا نجد شيئا من الأحكام التي تتعلق ببعض الأحاديث والآثار، ذكرها أصحاب الكتب موضع الدراسة، بل إنّ أبا بكر الخلّال عقد بابا لجملة أحاديث سأل عنها الإمام أحمد بن حنبل.

الخاتمة : تشمل علي أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :

١- أن عدد أدلة كتاب السنّة لابن أبي عاصم، بلغ (١٦٠٢)، نسبة الأحاديث والآثار مقبولة الأسانيد بلغت (٧٠ %)، أي (١١٢٠)، ونسبة الأحاديث والآثار ضعيفة الأسانيد بلغت (٣٠ %)، أي (٤٦٦)، من المجموع الكلي.
٢- أنّ عدد أدلة كتاب السنّة لعبد الله بن أحمد، بلغ (١٥٢٨)، نسبة الأحاديث والآثار مقبولة الأسانيد بلغت (٦٠ %)، أي (٩٠٦)، ونسبة الأحاديث والآثار ضعيفة الأسانيد بلغت (٣٦ %)، أي (٥٥٤) من المجموع الكلي.
٣- أنّ عدد أدلة كتاب السنّة لأبي بكر الخلاَّل، بلغ (٢١٩٦)، نسبة الأحاديث والآثار مقبولة الأسانيد بلغت (٦٨ %)، أي (١٤٨٧)، ونسبة الأحاديث والآثار ضعيفة الأسانيد بلغت (٣٢ %)، أي (٧٠٩)، من المجموع الكلي.
٤- تمثّل الأحاديث في مصنّف ابن أبي عاصم النّسبة الأكبر، حيث بلغ عدد الأحاديث (١٥١٥)، بنسبة (٩٦%)، بينما لم يتجاوز عدد الآثار (٨٧)، أي ما نسبته (٤%)، من العدد الإجمالي (١٦٠٢).
٥- تمثّل الآثار في مصنّف عبد الله بن أحمد النّسبة الأكبر، حيث بلغ عدد الآثار (١٠٨٠)، بنسبة (٧٤ %)، وكذلك بالنسبة لمصنّف أبي بكر الخلاَّل، حيث بلغ العدد (١٥٢٠)، بنسبة (٦٩ %).
٦- لم يحتف أصحاب الكتب الثلاثة بتخريج الأحاديث، والحكم عليها كثيرا، غير أننا نجد شيئا من الأحكام التي تتعلق ببعض الأحاديث والآثار، ذكرها المصنّفون، بل إنّ أبا بكر الخلاّل عَقَد بابا لجملة أحاديث سأل عنها الإمام أحمد بن حنبل.

المصادر والمراجع :

الآحاد والمثاني: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: ٢٨٧ هـ)، ت: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١١ه-١٩٩٠م.

إعلام الموقعين عن رب العالمين: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١ هـ)، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٢٣هـ.

الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، سنة: ٢٠٠٢م.

تاريخ أصبهان أو أخبار أصبهان: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، ت: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: عبد الحليم النجار، جامعة الدولة العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دار المعارف- المملكة العربية السعودية.

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ت: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ٢٠٠٣م.

تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين، ترجمه: د محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، سنة: ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، ت: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

تدوين علم العقيدة عند أهل السنة والجماعة مناهجه ومصنفاته، جمع ودراسة لمؤلفات أهل السنة والجماعة المطبوعة، مع تتبع للمخطوط والمفقود منها: يوسف بن علي الطريِّف، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الرياض- السعودية، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٣٠ه-٢٠٠٩م.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٢٢هـ.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، ت: محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض.

الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.

دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: أحمد بن الحسين بن علي ابن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٥ه.

الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (المتوفى: ١٣٤٥هـ)، محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة، سنة: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: الأولى - ١٣٤٤ هـ

سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثالثة، سنة: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، ت: محمود الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٦ه-١٩٩٥م.

طبقات الحنابلة: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت.

ظلال الجنة في تخريج كتاب السنة: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

العبر في خبر من غبر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، ت: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، ت: محفوظ الرحمن زين الله السلفي وآخرون، دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

غريب الحديث: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، ت: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة الأولى، سنة: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

الفائق في غريب الحديث والأثر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، ت: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، الطبعة الثانية.

الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

كتاب السنة: أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد بن أبي عاصم الشيباني (المتوفى: ٢٨٧هـ)، ت: باسم بن فيصل الجوابرة، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٩ه-١٩٩٨م.

كتاب السنة: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ)، ت: عطية الزهراني، دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

كتاب السُّنَّة: أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي (المتوفى: ٢٩٠هـ)، ت: محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، سنة: ١٤٢٤ه-٢٠٠٣م.

ت: أبو مالك الرياشي، مكتبة الإمام البخاري-اليمن.

ت: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم - الدمام، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

كتاب السُّنّة: عبد الله بن أحمد، ت: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، دار ابن الجوزي.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، ت: دائرة المعرف النظامية- الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، سنة: ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار: جمال الدين، محمد طاهر ابن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (المتوفى: ٩٨٦ هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الثالثة، سنة: ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

المدخل إلى كتاب الإكليل: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥ هـ)، ت: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة - الإسكندرية.

مرآة الزمان في تواريخ الأعيان: شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله المعروف بـ «سبط ابن الجوزي»، ت: جماعة من المحققين، دار الرسالة العالمية، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.

مسند الإمام أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد: مجير الدين بن عبد الرحمن بن محمد العليمي المقدسي، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار عالم الكتب- بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، سنة: ١٩٨٤م.

منهج أهل السُّنَّة والجماعة في تدوين علم العقيدة إلى نهاية القرن الثالث الهجري: ناصر بن يحيى الحنيني، مركز الفكر المعاصر، الرياض-السعودية، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٣١ه.

الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، سنة:١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (المتوفى: ٣١١هـ)، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م.